

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١١

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

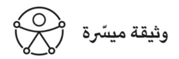
الرئيس	السيد دي لافوينتي راميرس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد بينو
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد فودا
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني/السيدة كينونغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويكرماسينغ
	النرويج	السيد كفالهايم
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد سينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام خان.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*) إنه لشرف عظيم لي أن أقدم إلى مجلس الأمن إحاطة في هذه المناسبة، وهي أول فرصة لي للقيام بذلك في منصبي الجديد بصفتي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. سأعرض التقرير الثاني والعشرين من التقارير التي تُقدم إلى هذا الجهاز منذ اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) في عام ٢٠١١. ومن دواعي السرور أيضا أن هذه هي الإحاطة الأولى بالحضور الشخصي التي يقدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أمام المجلس، على مدى عامين الماضيين، بسبب القيود التي فرضتها الجائحة.

وأعتقد أنه أمر صائب وسليم تماما، بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أن أتكلم قليلا عن رؤيتي حيث أن هذا أول تقرير أقدمه بصفتي المدعي العام. وهي رؤية تؤدي فيها العلاقة مع المجلس دورا هاما جدا. إننا نعيش، كما نقول، في عصر العقل، عصر الإنسان، عصر العلم حيث تدور رحى معارك استثنائية ضد أعداء غير مرئيين. وأحد الأمثلة على ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويدل تسخير الجهد الجماعي وتبادل المعرفة والعمل الهادف على أن أشياء مذهلة يمكن أن تحدث وأنه يمكن إنقاذ الأرواح. وعلى الرغم من ذلك الواقع المثبت والواضح، فإننا للأسف نشهد حالة بائسة إلى حد ما عندما يتعلق الأمر بالانتهاكات المستمرة التي يعاني منها الكثير من إخواننا وأخواتنا وأطفالنا، ونحن نتكلم.

ويحدوني الأمل في أن يساعد نظام روما الأساسي والمكتب الذي أتولى رئاسته على ضمان أن يكون مستقبل أطفالنا أفضل من الماضي الذي شهده الكثيرون جدا من بني جلدتنا من البشر. ويتعين ترجمة تلك الرسالة إلى أفعال. ورأيي هو أن مبادئ نظام روما الأساسي تجسد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤدي هذا الجهاز - ويدرك المجلس ذلك أكثر مني بكثير - دورا هاما وفريدا جدا في ترسيخ القانون الدولي العام فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ليس لمجرد كونه جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة، بل أيضا لأنه يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وقد عمل المجلس في مناسبات عديدة جديرة بالذكر لضمان عدم النظر إلى قيمة الحياة البشرية باعتبارها سلعة قابلة للتداول وألا يصبح الإفلات من العقاب عملا بلا عواقب. والإحالات التي قام بها المجلس في حالة ليبيا مثال على ذلك العمل. وأنا أتطلع إلى الحوار البناء باستمرار مع المجلس وأعتقد بصدق تام وبصورة عملية تماما - وليس كاحتمال نظري - أنه يمكن أن يكون هناك تقارب بين مسؤوليات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ نظام روما الأساسي لضمان عدم توفير ملاذ آمن لمرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

أديت اليمين في ١٦ حزيران/يونيه؛ وأنا أتولى المنصب منذ خمسة أشهر تقريبا. وعندما أديت اليمين، شددتُ على شيء واضح؛ غير أنه يجري في بعض الأحيان نسيان ما هو واضح. إن نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية ليس ملكا لإيطاليا أو لأوروبا أو للغرب. إن قيم نظام روما الأساسي تخص البشرية في كل مكان. إنه أسرة كبيرة ينتمي إليها جميع أعضاء المجلس بلا استثناء. وهو ليس حكرا على الدول الأطراف وحدها. وأرى أنه مملوك بنفس القدر للدول غير الأطراف أيضا، إذا رغبت في امتلاك شيء تملكه

بالفعل. وهو ليس حكرا على نظام القانون العام أو نظام القانون المدني أو نظام الشريعة الإسلامية، بل على جميع تقاليد الشرق والغرب. وأعتقد أنه، وفقا لأي تحليل منطقي، يجب أن تكون مجموعة القوانين هذه، هذا المسعى المشترك لمكافحة الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، سببا يمكن أن تقربنا من بعضنا بعضا، لا أن تزيد من الفرقة بيننا.

إن نجاح ولايتي يتطلب دعما من المجلس ومن الدول الأعضاء ومن الدول الأطراف والدول غير الأطراف على حد سواء. وسأبحث عن طرق جديدة ومبتكرة لإشراك المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية لتقاسم العبء والقيام بعمل أفضل في الاضطلاع بمسؤولياتنا الإنسانية والأخلاقية وكذلك القانونية فيما يتعلق بفئات الجريمة التي ذكرتها. وأتعهد اليوم للمجلس بأن أبذل قصارى جهدي للعمل من أجل زيادة الشمول فيما يتعلق بنظام روما الأساسي والمبادئ التي يؤمن بها أعضاء المجلس. وأعتقد أنه من خلال القيام بذلك يمكننا أيضا تعزيز المصالحة. ويمكننا أن نعزز الاستقرار والأمن، ليس للدول فحسب ولكن للمناطق أيضا. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا عملنا معا.

وخلال فترة ولايتي في منصب المدعي العام، سأعطي معنى جديدا لمبدأ التكامل بالعمل مع الدول والسماح للدول بأداء دور أكبر. وهذا ليس معروفا. فنظام روما الأساسي ينص بوضوح على أن السلطات الوطنية لها الأولوية. إن الأمر واضح تماما. فالسلطات الوطنية صاحبة الحق الأساسي، كما أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة إعلان عدم قانونية هذه الأنواع من الجرائم – وذلك منذ مبادئ نورمبرغ، التي التزم بها جميع الأعضاء الدائمين في المجلس. وهذه فرصة للمضي قدما.

أنتقل الآن إلى ليبيا، وأؤكد مرة أخرى أن إحالات مجلس الأمن أولوية بالنسبة لي. وربما كان الأمر كذلك أن الموارد الشحيحة للمكتب قد استُنزفت على مدى فترة من الزمن. وفي رأيي، عندما يتصرف المجلس، ينبغي أن نعمل وفقا لنظام روما الأساسي بإعطاء الأولوية للمسائل التي يحيلها إلينا المجلس، نظرا لمسؤولياته الخاصة. وبطبيعة الحال، سنستعرض الأدلة بشكل مستقل ومحايد دون أي اعتبار للجوانب السياسية أو جداول الأعمال الأخرى. ومع ذلك، فإنني أرى أن الإحالات تستحق أن تُعطى الأولوية. وفيما يتعلق بجميع القضايا المعروضة على المكتب، طلبت أن نستعرض تلك المسائل. ويشمل ذلك الحالات المحالة من مجلس الأمن إلى المحكمة، ألا وهي، ليبيا والسودان. وآمل أن أتمكن في تقريري المقبل من تحديد أهداف واضحة وخريطة طريق لتوضيح هذه المسائل الهامة ولمساعدتنا على أن نبين بوضوح وشفافية أكبر ما هي خطتنا وما الذي نأمل في القيام به وكيف نأمل في تحقيقه.

وأود أن أؤكد أيضا أنه، لدى تسلمي مهام منصبي، وإدراكا مني لمسؤولياتي بموجب نظام روما الأساسي والتزاماتي الأخلاقية بموجب الفقرة ٦ من المادة ٤٢ من نظام روما الأساسي، تنحيت عن نظر أي قضية أو حالة قد أبدو فيها غير محايد، ويشمل ذلك قضية السيد سيف الإسلام القذافي. ولذلك، أحيل جميع أعضاء المجلس إلى التقرير الخطي المقدم، الذي يتناول تلك المسائل. ومن يتولى المسؤولية الكاملة عن هذه القضايا هو نائبي، السيد جيمس ستيوارت، ولست أنا.

لقد كانت الفترة المشمولة بالتقرير صعبة بسبب كوفيد-١٩، وكذلك بسبب الوضع الأمني في ليبيا. ولم يكن الأمر سهلا، ولم يتمكن الفريق من السفر فعليا إلى ليبيا. وقد عقدت لقاء طيبا مع سعادة السيد طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، أمس. وآمل وأصلي من أجل أن يكون ذلك الاجتماع الأول في سلسلة طويلة من الاجتماعات من هذا القبيل لأننا بحاجة إلى العمل معا. وعلينا أن نتكلم جهارا وبصراحة فيما يتعلق بالمشكلة الواضحة المتمثلة في انعدام الأمن والجرائم التي استدعت إحالة المجلس للمسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإذا سمحت الظروف، أنوي الذهاب إلى ليبيا في أوائل العام المقبل. وأود مواصلة التفاعل مع حكومة ليبيا، ولكن أيضا مع أصحاب المصلحة الآخرين. وسأسترشد بتلك الحوارات في تحديد الأهداف والأفكار التي سأقدمها إلى المجلس في تقريري المقبل. ويتعين أن يكون هناك حوار مفتوح، وأعتقد أن ذلك سيكون أمرا بالغ الأهمية.

على الرغم من صعوبات الحالة الأمنية والتحديات التي نشهدها في ليبيا، فقد أُحرز تقدم، حيث أجريت مقابلات؛ وقام أعضاء مكتبي ببعثات إلى بلدان مختلفة؛ وتم جمع وثائق ومواد إثبات مختلفة، وهناك حوار جار مع مختلف الكيانات المحلية لإنفاذ القانون. واتخذ المكتب أيضا خطوات لزيادة التأكد من أنباء وفاة اثنين من المشتبه بهم، وهما السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي والسيد التهامي محمد خالد، أو لمحاولة الاستمرار في التحقق من صحة هذه الأنباء. وأغتنم هذه الفرصة لأطلب من ممثل ليبيا تقديم المزيد من المساعدة والمساندة، وكذلك أعضاء المجلس. وإذا تمكنا من التحقق من الوضع الدقيق لهذين الشخصين، يمكننا اتخاذ الإجراء اللازم لإبلاغ قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

إننا نواصل التحقيق. والحقيقة البسيطة ولكن المؤسفة هي أنه منذ إحالة الحالة في عام ٢٠١١، لا تزال ادعاءات مقنعة ومتماسكة ترد إلينا من تلك الأرض القديمة. وتتطلب محنة النساء والأطفال والرجال اتخاذ المزيد من الإجراءات. ويتطلب ذلك تركيزا متجددا من مكتبي. وأنا أقبل ذلك. والأمر يتطلب تسريعا للإجراءات من جانب مكتب المدعي العام وإظهار جدواه بقدر أكبر. ولكنه يتطلب أيضا – مع أكبر قدر من الاحترام – مزيدا من التعاون ومزيدا من الدعم من هذا الجهاز، الذي أحال المسألة إلى مكتب المدعي العام في المقام الأول.

وفي هذه الفترة، واصلنا النظر أيضا في الهجمات التي شُنت على طرابلس في أبريل/نيسان ٢٠١٩، بما في ذلك ما يرتبط منها بالمقابر الجماعية في ترهونة. وكنا نبحث في أمر مرافق الاحتجاز في ليبيا وتوفر لدينا سيل من المعلومات عن أماكن احتجاز رسمية وغير رسمية على حد سواء تتضمن ادعاءات تتراوح من الاغتصاب والتعذيب وسوء المعاملة إلى العنف الجنسي والجنساني. وكانت هناك ادعاءات بشأن مركز احتجاز معيتيقة، الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، ومرافق احتجاز قرنادة والكويفية وطارق بن زياد، التي تسيطر عليها القوات العربية المسلحة الليبية. وأطلب إلى ليبيا وجميع أعضاء المجلس المحترمين والدول الأطراف أن يمدوا أيديهم ويتعاونوا في تقديم المعلومات التي ستساعد في وقف المعاناة والجرائم التي ليست جديدة على أي شخص في القاعة. فلا يمكننا أن نفعل الكثير بمفردنا بدون شراكة. وعليه، أتطلع، أولا وقبل كل شيء، إلى إعادة تشكيل العلاقة مع ليبيا حتى نتمكن من المضي قدما معا.

وحالة المهاجرين المقلقة في ليبيا مسألة أخرى ذات أهمية. وكانت لدينا ادعاءات مؤخرا بشأن شن غارات على مستوطنات المهاجرين في طرابلس والاستخدام المفرط للعنف ضد المهاجرين واحتجازهم تعسفيا. وندعو السلطات الليبية إلى إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة فيما يتعلق بتلك المسائل، بغية كفالة محاسبة المسؤولين عنها.

وأثني بكل تواضع وصدق على مواصلة المجلس إدانة جميع أعمال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من الأراضي الليبية وعبرها وإليها وقبالة سواحل ليبيا. ومن الواضح أن تلك الحالة تقوض جهود تحقيق الاستقرار في ليبيا ولا تزال تعرض للخطر حياة عشرات الآلاف من الناس. ويجب أن تقترن تلك الإدانات بجهود لكفالة المساءلة. فحالة بمثل هذا الحجم والتعقيد تؤثر على دول ومناطق متعددة تستدعي، وفقا لأي معيار مرجعي، استجابات مبتكرة ودقيقة. وأود، إذا أذنت سيدي الرئيس، أن أعطي مثالا واحدا على هذه الاستجابة الدقيقة.

لقد أقمنا، نظرا لحجم المشكلة وعدم توفر الموارد المخصصة لدى مكتبي، شراكة مع فريق مشترك – يتألف من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وإيطاليا والمملكة المتحدة ومملكة هولندا – من أجل توحيد الجهود وتبادل المعرفة ومحاولة دفع الأمور قدما بطريقة مبدئية وإيجابية. وكانت تلك شراكة إيجابية. وقبل شهرين، حضرت أحد اجتماعات الفريق المشترك وسررت لأنه فضلا عن هذه الشراكة التعاونية، فقد ألقت سلطات الادعاء الوطنية في مملكة هولندا القبض على شخص في تشرين الأول/أكتوبر ووجهت إليه تهمة ارتكاب هذه الجريمة الشنيعة. وذلك مثال واحد، في رأيي المتواضع، على أننا بحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم النجاح بالنسبة للمحكمة. فالنجاح لا يتجسد فحسب في عدد المحاكمات أو القضايا قيد النظر في لاهاي، بل يعني تضييق نطاق المساءلة ودعم السلطات الوطنية والنظر في سبل مبتكرة للعمل معا بطريقة موحدة وليس بشكل منفصل.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أتيحت لي الفرصة أيضا للاجتماع برئيس وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، السيد لاديسلاف هامران، خلال الاجتماع السنوي للشبكة المعنية بمنع جرائم الإبادة الجماعية. وقد تحدثنا عن هذا التعاون معا، وسننظر في طرق جديدة لا يمكننا من خلالها احتضان وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية أو وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون فحسب، بل أيضا شركاء إقليميين آخرين من أجزاء أخرى من العالم، فضلا عن كيفية استخدام المكتب في إطار ولاية نظام روما الأساسي لتقديم يد العون لآليات المساءلة الوطنية. وتوضح الفقرة ١٠ من المادة ٩٣ من النظام الأساسي أن ذلك يمكن أن يحدث.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأوجه نداء إلى المجلس، دون خجل أو حرج. وأفعل ذلك وأنا أعلم أن البيئة المالية لجميع الدول الأعضاء أصيبت بمزيد من الاحتقان جراء جائحة كوفيد-١٩. غير أننا بحاجة إلى الموارد. وبالمقارنة مع الثمن الباهظ الذي يتعذر قياسه المتمثل في المعاناة الإنسانية، حتى فيما يتعلق بتنقل الناس، وانعدام الأمن والنفقات الأخرى الضرورية، فإن يمكن إنفاق الأموال المقدمة إلى المحكمة، في رأيي المتواضع، على خير وجه. والخيار متروك للمجلس. وتوضح الفقرة ب من المادة ١١٥ من نظام روما الأساسي أن الأمم المتحدة يمكن أن تقدم الأموال للمحكمة رهنا بموافقة الجمعية العامة. وأود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر على وجه السرعة في إمكانية مطالبة الأمم المتحدة بتمويل المحكمة ومكتبي، على الأقل فيما يتعلق بالمسألتين اللتين أحالهما المجلس إلى المحكمة. وفي رأيي المتواضع أن ذلك يتفق تماما مع مبادئ نظام روما الأساسي، كما أنه يتفق مع مبادئ الميثاق. وعلاوة على ذلك، فإنه يتفق مع قرار المجلس بإحالة مسألة ليبيا إلى المحكمة. وسأبذل قصارى جهدي إذا ما أخذ المجلس تلك الخطوة، وستُنفق الأموال على خير وجه. وسيكون ذلك بمثابة إعلان بزوغ فجر جديد ومولد علاقة تعاون جديدة مع مكتب المدعي العام، وأعتقد أنه يمكن أن يكون لذلك فوائد كثيرة يمكن مناقشتها في محافل أخرى.

وفي الختام، الشيء الواضح هو أن المجلس قد ذكّرنا دوما بأن مصالح السلام والاستقرار في ليبيا تتطلب أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي العام، بما في ذلك احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن أن يتحول الضحايا لموضوع خطاب لكسب الشعبية والتأييد. ولا يمكن التشدق بعبارات عن الضحايا لنبدو كما لو أننا نبلي بلاء حسنا - وأنا أتحدث عن نفسي أيضا في هذا الشأن. وعلينا أن نفعل ما هو أفضل بكثير مما فعلناه حتى الآن، ويمكننا ذلك إذا وحدنا صفوفنا. وأدعو حقا إلى أن ننظر في طرق جديدة مبتكرة لإقامة الشراكات ونبحث عن أوجه للتآزر. فهكذا يمكننا أن نمضي قدما في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفالة المساءلة عن الحالة في ليبيا.

وإذا كان يمكن لقضية أن توحدنا، فلماذا لا تكون هذه القضية؟ وإذا كان ثمة استجابة تقع على عاتقنا - وعلى عاتق المجلس - فلا بد أن تكون تلك القضية وتلك الاستجابة هي القضاء على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في القرن الحادي والعشرين، وكفالة المساءلة استنادا إلى الأدلة لا بدافع الجدل أو لمآرب أو مصالح سياسية. وأدعو في بياني هذا، ومن منظور العدالة، إلى إحداث تحول في النموذج الفكري وإجراء حوار وإقامة شراكة مع المجلس بشكل جديد وبنَّاء لم نعهده من قبل. وباختصار، إنني أدعو إلى بدء عهد جديد من العمل بين مكتب المدعي العام والمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

باسم المكسيك، أرحب بحضور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، في المجلس. فهذه أول جلسة يشارك بها بتلك الصفة. وأتوجه له بالشكر على تقديمه التقرير الثاني والعشرين، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، عن الحالة في ليبيا.

إننا نشيد بجهود التحقيق التي بذلها مكتب المدعي العام خلال السنوات العشر التي انقضت منذ إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ظل الانتخابات المقبلة، فإن ليبيا تمر بلحظة حاسمة. ومن الضروري التأكيد، في ذلك السياق السياسي، على أهمية

مكافحة الإفلات من العقاب باعتبارها حجر الزاوية في عملية الانتقال وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تحديدا.

تتعلق النقطة الأولى بالتعاون. فلا يزال تعاون السلطات الليبية والدول المعنية ضروريا لتعزيز التقدم نحو المساءلة. ويشكل استمرار عدم تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة عقبة خطيرة أمام إقامة العدل. وتحث المكسيك السلطات الليبية، وكذلك السلطات في الدول الأخرى، على مضاعفة جهودها للتعاون مع المحكمة، بما في ذلك ممارسة الولاية القضائية في المحاكم الوطنية، وفقا لمبدأ التكامل. وقد استفادت جهود التحقيق التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد من التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونرى أن من المهم تعزيز ذلك التنسيق، مع المرونة اللازمة لإضافة المزيد من النتائج الإيجابية. ومن ناحية أخرى ندعو إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون. فمن شأن ذلك أن يمكن من تعزيز إجراءات التحقيق في مجالات مثل الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين.

وتتعلق نقطتي الثانية بالجرائم المرتكبة في ليبيا في حق المهاجرين. يشدد كل من تقرير الأمين العام (S/2021/752) وتقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على خطورة تلك الجرائم، والتي لا تزال المحكمة تتلقى معلومات بشأنها. ونرى أن من المهم جدا إيلاء الاهتمام الواجب للتحقيقات المتعلقة بها والعقوبات المنطبقة، التي يكون التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية بشأنها ضروري مثل التعاون مع الدول الأخرى التي تسعى إلى ممارسة ولايتها القضائية لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

وبالنسبة إلى نقطتي الثالثة والأخيرة، نلاحظ أن المدعي العام أشار في تقريره إلى أنه سيعطي الأولوية للحالات التي أحالها المجلس. ونشدد في ذلك السياق على أهمية أن ييسر المجلس تقديم الدعم، من خلال الأمم المتحدة، للنفقات التي تتكبدها المحكمة نتيجة لهذه الإحالات.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد دعم المكسيك لعمل مكتب المدعي العام والمحكمة بوجه عام للوفاء بولايتها. ونأمل أن تتيح الاجتماعات المقبلة التي سيعقدها المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا في نهاية هذا الشهر، علاوة على الزيارة المقررة في عام ٢٠٢٢، تجسيد ما أحرز من تقدم. وقد أحيلت هذه الحالة إلى المحكمة تحديدا لسد ثغرة الإفلات من العقاب، وبالتالي الإسهام في تحقيق سلام دائم في ليبيا. ونثق في أن جميع الأطراف الفاعلة المعنية ستفي بالتزاماتها، مع مراعاة مبادئ الصدق والعدالة التي تقوم عليها التزاماتنا تجاه ضحايا الجرائم الوحشية.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أرحب بالسيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية، في جلسة اليوم:

أولا، من الضروري دفع العملية السياسية في ليبيا قدما، لا سيما من خلال الجهود الرامية إلى ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الوقت المحدد وبنجاح. ومن المهم بنفس القدر أن تستمر الأطراف المعنية في احترام اتفاق وقف إطلاق النار وحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس على ليبيا احتراما كاملا، من أجل تهيئة بيئة أمنية تفضي إلى الإعداد للانتخابات وإجرائها. ونشيد إشادة كبيرة بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون مؤخرا في دعم الأطراف الليبية في تلك العمليات.

ثانيا، من الضروري مواصلة تحسين الحالة الإنسانية في ليبيا. ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين مواصلة تقديم الدعم لمواجهة مختلف التحديات في ذلك الصدد، ولا سيما تلك التي تؤثر على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين. وعلاوة على ذلك، تواصل فييت نام الدعوة إلى تعزيز الجهود لحماية

المدنيين في ليبيا من مخاطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، سواء في مجال إزالة الألغام أو في الأنشطة التثقيفية.

ثالثا، نحيط علما بالتقرير الثاني والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونود أن نكرر في نفس الوقت تأكيد موقفنا الثابت المتمثل في أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويجب تنفيذ المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والأعمال الإجرامية الخطيرة وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام استقلال الدول وسيادتها.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالمدعي العام كريم خان في أول جلسة له في مجلس الأمن وتهنئه على انتخابه لمنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما نرحب بالسيد طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

لقد ظل وقف إطلاق النار في ليبيا مستمرا بشكل عام لبعض الوقت، واستمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات في المضي قدما. وقد اتفقت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في تشرين الأول/أكتوبر على خطة عمل لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا. وعقد المؤتمر الدولي لليبيا في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث وجهت الأطراف المشاركة رسالة موحدة لدعم الانتخابات على النحو المقرر والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة. لقد ظلت ليبيا تعاني من الاضطرابات طوال أكثر من ١٠ سنوات، ولم يتحقق الوضع الحالي بسهولة. وتحث الصين جميع الأطراف على حل خلافاتها بشأن الانتخابات عن طريق الحوار والتشاور والوسائل السلمية الأخرى، وعلى مواصلة التقدم المطرد في التحضير للانتخابات. إننا ندعو جميع القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا إلى استكمال انسحابها في أقرب وقت ممكن، وفقا لخطة العمل ذات الصلة، من أجل تهيئة ظروف مواتية للعملية السياسية في ليبيا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد مجددا أن موقف الصين من المسائل المتعلقة بليبيا قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. فنحن نتوقع من المحكمة الجنائية الدولية أن تتبع مبدأ الولاية القضائية التكاملية، كما ينص نظام روما الأساسي، في معالجة المسألة الليبية. ونتوقع كذلك أن تحترم المحكمة سيادة ليبيا القضائية وأن تؤدي دورا إيجابيا وبناء في عملية السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا.

السيد بينو (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمدعي العام كريم خان في دوره الجديد في المحكمة الجنائية الدولية وتهنئه. كما نشكره على أول عرض له للتقرير الثاني والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما نرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام سانت فنسنت وجزر غرينادين الثابت بدعم العدالة الجنائية الدولية، وهي علة وجود المحكمة الجنائية الدولية والأساس الذي صدقنا بناء عليه على نظام روما الأساسي في عام ٢٠٠٢. ونؤكد بشكل أساسي أن المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور حاسم في سعينا الجماعي لتحقيق السلام والعدالة والمساءلة، لا سيما في التحقيق في أسوأ الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وكذلك في إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

ونحن ندرك أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة إقامة العدل على النحو الواجب، وفقا لقوانينها ونظمها المحلية. وندرك بنفس القدر أنه كلما عجزت الدول عن مقاضاة المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة أو لم ترغب في ذلك، ينبغي لنظامنا المتعدد الأطراف أن يؤدي دورا مهما. ولهذه الأسباب أنشئت محاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية لضمان أن تسود العدالة للضحايا.

وليبيا على أعتاب حقبة جديدة لفتح صفحة جديدة في واحد من أحلك فصولها في التاريخ. وفي هذه المرحلة، وقبل شهر تقريبا من إجراء الانتخابات الوطنية الأولى في ليبيا، يجب أن يكون الشعب، ولا سيما الضحايا، في صميم النظام القضائي الليبي والعمود الفقري له من أجل تيسير السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. ولذلك نشجع السلطات

الليبية على مواصلة الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة ودفع التعويضات للضحايا.

وعلى وجه التحديد، نحث حكومة الوحدة الوطنية والمدعي العام خان على تعزيز مكاسب أسلافهما. ففي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ ليبيا، لا يستطيع أصحاب المصلحة تحمل فقدان أي زخم في السعي لتحقيق العدالة لضحايا الفظائع. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية التعاون ومبدأ التكامل في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونؤكد أن الظروف في ليبيا مواتية لتعزيز التعاون بين حكومة الوحدة الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع بهذا الخصوص إلى الزيارة التي سيقوم بها المدعي العام إلى ليبيا في أوائل عام ٢٠٢٢ للاجتماع مع السلطات الليبية وتعزيز التعاون الذي من شأنه أن يسمح للمحكمة الجنائية الدولية بالوفاء بولايتها بفعالية.

وبالإضافة إلى ذلك، نكرر الدعوة التي سبق أن وجهناها مرارا إلى الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي بالانضمام إليه، وبأن تمتثل الدول الأطراف وغير الأطراف امتثالا تاما لالتزاماتها الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين متضامنة تضامنا تاما مع ليبيا وتؤكد أن الوقت قد حان لتصحيح المظالم التاريخية والقيام بذلك بروح من المصالحة الوطنية والشفاء والجبر والعدالة الاجتماعية.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أرحب بعقد جلسة الإحاطة هذه للنظر في التقرير الثاني والعشرين نصف السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد كريم خان على انتخابه مدعيا عاما للمحكمة وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. وإحاطته ذات الصلة والمؤثرة بشأن عالمية المحكمة بدت واضحة لوفد بلادي.

وأود أيضا أن أهنئ مكتب المدعي العام على التقدم الكبير الذي أحرزه في تحقيقاته منذ تقديم تقريره السابق إلى مجلس الأمن بشأن هذه الحالة في أيار/مايو، وأشجعه على مواصلة تعامله مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وفي هذا الصدد، نرحب بحضور السفير السني في أعمال المجلس اليوم. وهذا التعاون ضروري أكثر من أي وقت مضى في وقت تعمل فيه ليبيا على إجراء انتخابات، وهي خطوة مهمة نحو تطبيع الوضع السياسي. وقد حان الوقت لإرسال إشارات إيجابية إلى الشعب الليبي، واستقالة المبعوث الخاص كوبيش في هذه اللحظة الحاسمة ليست إشارة إيجابية في هذا الصدد.

ولا يمكن محاسبة المسؤولين عن الجرائم بموجب نظام روما الأساسي إلا من خلال التعاون والشراكة بين مكتب المدعي العام وحكومة الوحدة الوطنية والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، وكما أشير في تقارير المحكمة التي تغطي الفترتين المشمولتين بالتقريرين الحالية والسابقة، يرحب وفد بلدي بانخفاض عدد الجرائم بموجب نظام روما الأساسي منذ بدء نفاذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا. وندعو السلطات الليبية إلى فتح التحقيقات في ما ورد في التقرير حول التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والجرائم الجنسية، التي ارتكبت في بعض السجون وفي عدة مراكز احتجاز أخرى تقع تحت مسؤوليتها، ليس فقط بهدف إنهاء تلك الانتهاكات ولكن أيضا من أجل معاقبة مرتكبيها وقادتهم، وبالتالي تحقيق العدالة للضحايا. وينبغي اتخاذ نفس الإجراءات مع ضحايا الغارات الجوية والألغام الأرضية والاختطاف والتعذيب، فضلا عن المفقودين. ونشجع السلطات الليبية على مواصلة تعاونها مع المكتب حتى يتسنى للمحاكم الليبية المختصة التحقيق في الجرائم المذكورة أعلاه التي ارتكبت في ليبيا وملاحقتها قضائيا.

وأثني على جهود المكتب في الاضطلاع بعدة بعثات تحقيق في ليبيا، وإجراء مقابلات مع الشهود وجمع الوثائق والأدلة المهمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وممثلي منظمات الضحايا. ونؤيد نية المدعي العام زيارة ليبيا في أوائل عام ٢٠٢٢ للاجتماع مع السلطات الليبية المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين. ونحن بحاجة إلى العمل مع الليبيين والاستماع إليهم من أجل تحقيق التقدم الذي نتوقعه.

ويرحب وفدي بالمعلومات التي تلقاها المكتب عن أنشطة المرتزقة والمقاتلين الأجانب في ليبيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للدعوة التي وجهتها السلطات الليبية الجديدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومجلس الأمن إلى الأفراد والجماعات المسلحة للانسحاب من ليبيا بدون تأخير، لأن ذلك سيسهم بلا شك في تحقيق الاستقرار في ليبيا والبلدان المجاورة لها. وعلاوة على ذلك، فإننا ننضم إلى المكتب في الترحيب بالمبادرات والجهود المهمة التي تبذلها ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي لإحلال السلام والاستقرار في البلد، بما في ذلك المناقشات الجارية بشأن عمليات المصالحة التقليدية وآليات العدالة الانتقالية.

ونلاحظ، كما ذكرت تقارير سابقة، استمرار الجرائم ضد المهاجرين في سياق الاتجار بالبشر نتيجة للنزاع في ليبيا. ويشاطر وفد بلدي القلق بشأن حالة المهاجرين في ليبيا الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره إلى المجلس في أيلول/سبتمبر (S/2021/752)، الذي يشير إلى وقوع انتهاكات خطيرة ضد المهاجرين واللاجئين. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع المكتب على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع السلطات الليبية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والشركاء الآخرين بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، حتى تتم محاسبة مرتكبي هذه الجرائم العنيفة.

وفي الختام، أكرر تهنئتي الصادقة للمدعي العام كريم خان ومكتبه على التزامهم المستمر والثابت بمكافحة الإفلات من العقاب وإرساء سيادة القانون وردع ارتكاب المزيد من الجرائم في ليبيا.

السيد فودا (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود بدوري أن أشكر المدعي العام خان على تقريره وإحاطته. وأكرر تهنئتنا له وأتمنى له النجاح في إنجاز المهام الحاسمة الموكلة إليه.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمنا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية وموظفيها، وكذلك التزامنا باستقلال المحكمة. وسنواصل التعاون بنشاط مع المحكمة، وهي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الولاية القضائية العالمية، التي تضطلع بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب. وستدعم فرنسا الإصلاحات لتعزيز فعاليتها.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تذكر فرنسا بأن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد العناصر الرئيسية في حل النزاع وتحقيق المصالحة بين الأطراف الليبية. ونحن نعول على تعاون السلطات الليبية الكامل مع المحكمة ومع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وستعكس زيارة المدعي العام إلى ليبيا، المقررة في أوائل العام المقبل، الأولوية التي توليها المحكمة لهذه القضية.

ولا يمكن اعتبار وفاة المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة عدالة للضحايا. ومن واجب جميع الدول، سواء كانت أطرافا أو غير أطراف في نظام روما الأساسي، أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة والمدعي العام بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ويجب محاكمة مرتكبي الجرائم المرتكبة في ليبيا منذ عام ٢٠١١. ويجب التحقيق بشكل كامل في الفظائع التي ارتكبت في ترهونة وجنوب طرابلس. ومرتكبو الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين والمحتجزين، المشار إليها مرة أخرى في التقرير، لا يمكن أن يفلتوا من العقاب.

ويجب الاستفادة إلى أقصى حد من مبدأ التكامل، وهو مبدأ أساسي من مبادئ نظام روما الأساسي. ونرحب بتزايد تفاعل مكتب المدعي العام مع السلطات والدوائر القضائية الليبية المعنية . ويجب منح المحققين الدوليين إمكانية الوصول الآمن والمضمون إلى كامل الأراضي الليبية. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل بحزم مكافحة الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب جرائم جديدة. وترحب فرنسا بأن اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا قد أضافت أسامة الكوني إبراهيم إلى قائمة الجزاءات في تشرين الأول/أكتوبر، نظرا لأنه ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والعنف.

وفعالية مكافحة الإفلات من العقاب ستعتمد أيضا على التقدم المحرز في العملية السياسية في ليبيا. واحتمال إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر يتيح إمكانية التوصل إلى سلام دائم. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت ألمانيا وإيطاليا وليبيا وفرنسا في عقد مؤتمر دولي بشأن ليبيا يسرته الأمم المتحدة . وأتاح

المؤتمر للمجتمع الدولي والأطراف الليبية الفاعلة الفرصة لإعادة تأكيد دعمهم للعملية الانتخابية وانسحاب المرتزقة والمقاتلين والقوات الأجنبية من ليبيا. ووفقا للالتزامات التي قطعها جميع المشاركين في مؤتمر باريس، يجب علينا الآن أن نعمل على تنفيذ التزامات خارطة الطريق الليبية التي أقرها المجلس. وستواصل فرنسا دعم عملية الانتقال السياسي في ليبيا، ولا سيما من خلال الجهود المتضافرة مع شركائها الأوروبيين وجيران ليبيا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدعي العام خان على تقريره وإحاطته بعد ظهر اليوم خلال زيارته الأولى لمجلس الأمن بصفته مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية. وأود أيضا أن أرحب بصديقنا وزميلنا، السفير السني، ممثل ليبيا.

لقد شهدنا عددا من الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في ليبيا منذ اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بما في ذلك تنصيب حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في آذار/مارس. وما زلنا نعتبر هذه التطورات فرصة لتجديد علاقة المحكمة بليبيا وسلطاتها الوطنية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك فإن نية المدعي العام إعطاء الأولوية للمشاركة مع السلطات الليبية أمر محمود. وتشجع أيرلندا كذلك جهود حكومة الوحدة الوطنية، التي تعمل مع الاتحاد الأفريقي بصفة خاصة، على إنشاء عملية مصالحة وطنية، فضلا عن عملها مع السلطات الليبية لتعزيز مؤسسات العدالة الانتقالية. وهذه خطوات هامة لمستقبل الشعب الليبي.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل التطورات المثيرة للقلق. في سبتمبر/أيلول، أوجز الأمين العام تقارير عن انتهاكات خطيرة فيما يتعلق بحالة المهاجرين في ليبيا. وشمل ذلك تقارير تفيد بأن بعض موظفي الدولة التابعين لمديرية مكافحة الهجرة غير المشروعة ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونرحب بقيام مكتب المدعي العام باستعراض تلك النتائج. ونؤيد رأي المدعي العام بأن منح العفو عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك القتل الذي يشكل جرائم ضد الإنسانية، لا يتفق مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

وفي التقرير قيد النظر، وكذلك في التقارير السابقة، أعرب المدعي العام عن قلقه إزاء معلومات موثوقة وموضوعية بشأن جرائم سابقة ومستمرة يزعم أنها ارتكبت في مرافق احتجاز رسمية وغير رسمية في ليبيا. وقد كُرر ذلك في استنتاجات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا في تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/48/83)، الذي يشير إلى العنف المنهجي والواسع النطاق ضد أي شخص يعارض مصالح القائمين على إدارة السجون. ولا تزال التقارير عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي تستهدف النساء في المقام الأول، تثير قلقنا البالغ. ونرحب باستمرار التواصل بين مكتب المدعي العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك بالخطوات التي اتخذها المكتب لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وجميع الجهود الرامية إلى المساءلة عن جرائم العنف المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

إن عمل المحكمة الجنائية الدولية يكمل بالطبع المبادرات المحلية، ونواصل حث جميع الدول على التعاون مع المحكمة في التحقيق في مزاعم الجرائم الدولية الخطيرة في ليبيا. ومما يبعث على القلق استمرار عدم التعاون مع المحكمة في تنفيذ أوامر الاعتقال. ونحث جميع الدول الأعضاء، سواء كانت دولا أطرافا أو غير أطراف في نظام روما الأساسي، على تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. وعلى وجه الخصوص، نحث ليبيا مرة أخرى على توقيف السيد سيف الإسلام القذافي وتسليمه على وجه السرعة. ونحيط علما بإعلان المدعي العام عن أنه سيوسع نطاق الأولوية بشكل خاص ليشمل إحالات المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونكرر تأكيد رأينا بأن القضايا المحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تقترن بدعم المجلس ومتابعته المستمرين. ويشمل ذلك دعم الميزانية. كما أن النتائج التي توصلت إليها الدول بشأن عدم تعاونها فيما يتعلق بالحالات التي أحالها المجلس بالفعل، بما في ذلك الحالة في ليبيا، تتطلب أيضا استجابة موضوعية.

وتؤيد أيرلندا بقوة جهود المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية في ليبيا من أجل ضمان المساءلة

الحقيقية للضحايا. إن سعي المحكمة إلى تحقيق العدالة والمساءلة في ليبيا سيؤدي إلى بناء الثقة في الدولة، وخاصة بين المجتمعات المحلية المتضررة بشكل غير متناسب من النزاع العنيف. فالمساءلة عن الجرائم الوحشية يمكن أن تساعد في عمليات المصالحة الهامة في ليبيا وتوطيد السلام. إننا ندرك أن المساءلة عن الجرائم الوحشية تشكل أيضا رادعا قويا وتسهم في جهود منع نشوب النزاعات والفظائع.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم أيرلندا الثابت لعمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا. وما زلنا مقتنعين بأن المساءلة هي مفتاح السلام والاستقرار والعدالة من أجل مستقبل ليبيا.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعي العام خان على إحاطته . ونهنئه على تعيينه مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية. ونتمنى له النجاح في دوره الجديد. تتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع مكتبه وتثني على جهود المحكمة للتحقيق مع المسؤولين عن الفظائع المرتكبة ضد الشعب الليبي منذ اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ومقاضاتهم.

لقد كانت الولايات المتحدة تاريخيا وستظل داعما قويا للمساءلة والعدالة الهادفتين لضحايا الجرائم الوحشية من خلال الآليات المناسبة. إن العدالة والمساءلة وسيادة القانون قيم نتشاطرها وما زلنا نعتقد أن أفضل وسيلة للنهوض بها هي معالجتها على نحو متواز . وهذا يقودني إلى موضوع اليوم – التحقيق الذي تجريه المحكمة في الحالة في ليبيا.

وأفضل سبيل للتصدي لانعدام الأمن المزمن الذي نشهده في ليبيا اليوم هو المساءلة التي تبدأ بتوثيقه والتحقيق فيه بصورة صارمة. وهذا العمل يزداد صعوبة بسبب حالة حقوق الإنسان غير المستقرة . فالعديد من الجماعات والقوى المسلحة تواجه ادعاءات بالقتل التعسفي والغارات الجوية العشوائية والاختفاء القسري والتعذيب والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والتقارير المقلقة عن العنف المرتكب في السجون الليبية، بما في ذلك تعرض المحتجزين للتعذيب وحرمان أسرهم من حقوق الزيارة، ما زالت مستمرة. وحالة المشردين داخليا، فضلا عن حالة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ما زالت مزرية. وللأسف، لا تزال ليبيا غير مجهزة لاستيعاب هذه التنقلات السكانية الكبيرة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء اكتشاف المقابر الجماعية في بلدة ترهونة . إن خطورة الادعاءات المتصلة بتلك القبور تتطلب اهتمامنا المستمر واستجابة دولية متضافرة.

ونشكر المحكمة والأمم المتحدة والسلطات الوطنية على عملها الجاري في مجال التحقيق، بما في ذلك الجهود المبذولة لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية وجمع الأدلة وحفظها لاستخدامها في الملاحقات القضائية المقبلة، وقول الحقيقة، وغير ذلك من تدابير العدالة الانتقالية.

وكعلامة أخرى على أهمية الوثائق، نرحب أيضا بتقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة المعنية بليبيا الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/48/83). وقد أجرت البعثة مقابلات مع أكثر من ١٥٠ شخصا، واستعرضت مئات الوثائق المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات في طرابلس وقنفودة وجنوب ليبيا. وإنشاء مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ لبعثة تقصي الحقائق، المكلفة بتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٦، شكل خطوة إيجابية نحو المساءلة. ونرحب باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٤٨/٢٥ مؤخرا بتمديد ولاية البعثة، ولكننا نأسف بشدة لأن التمديد لم يُمنح إلا لمدة تسعة أشهر، بدلا من الاثني عشر شهرا المعتادة. ويجب أن يتاح للبعثة الوقت الكافي لإجراء استعراض شامل لاستنتاجاتها الحالية والمقبلة.

سأتناول الآن مسألة العدالة. يجب أن يواجه العدالة مسؤولون كبار سابقون في نظام القذافي، مثل عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي، والأخير يخضع لمذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يسمح لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالاستمرار في ارتكاب العنف وإثارة الاضطراب. وندعو

حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتأمين اعتقال وتسليم المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لأي فرد أو جماعة أو بلد يوفر الحماية والملجأ لهؤلاء الأفراد، بل يجب عليه، أن ينبه إلى ذلك فورا أو أن يسهل نقلهم إلى السلطات المختصة.

ونواصل أيضا مراقبة الإجراءات القانونية الليبية ضد السنوسي. ونحن ندعم الجهود الجارية لبناء القدرات المحلية لمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، ونشجع على دعم بناء القدرات المحلية والإصلاح القضائي في ليبيا. إن ضمان الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن حماية حقوق وأمن الضحايا والشهود، أمر أساسي لنجاح أي ملاحقات قضائية محلية.

ونود أن نعرب عن قلقنا، كما ورد في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان (S/2021/40)، من أن عبد الله بندة، وهو قائد بارز سابق في حركة العدل والمساواة في دارفور، خاضع لأمر اعتقال صادر عن المحكمة الجنائية الدولية، أطلق جماعته المتمردة الخاصة وتلقى تمويلا ومواد عسكرية من الجيش الوطني الليبي مقابل دعمه.

وتشكل هذه الإحاطة تذكرة مهمة بأن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها في ليبيا والناجين منها يستحقون العدالة. ولتحقيق تلك الغاية، تحتاج هذه المجموعات إلى المساعدة والدعم من دعاة المجتمع المدني. بيد أن عمل المجتمع المدني ما زال يتقلص بسبب الآثار الضارة لمرسوم حكومة الوحدة الوطنية رقم ٢٨٦، الذي ينظم أنشطة المنظمات غير الحكومية. ولدينا تقارير موثوقة تفيد بأن المنظمات غير الحكومية تخشى الانتقام إذا ما التقت بالمنظمات الدولية. والقيود الصارمة التي يفرضها ذلك المرسوم تعيق الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا والناجين. ونحث حكومة ليبيا بقوة على إلغاء المرسوم، نظرا لآثاره الضارة على حقوق وحريات شعبها.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى الكيفية التي يمكننا بها تعزيز السلام والأمن في ليبيا. تؤكد الولايات المتحدة مجددا دعوتنا لجميع الأطراف الفاعلة في ليبيا إلى الالتزام بضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المقرر. ونرحب بخطة عمل اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ٥+٥ لانسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا، وفقا للقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) واتفاق وقف إطلاق النار الليبي. وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء كل الدعم العسكري الخارجي الذي لا يتفق مع حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تدريب وتمويل المرتزقة والقوات العميلة والجماعات المسلحة. ولا يزال عدم الاستقرار العنيف هذا يشكل تهديدا للمنطقة بأسرها.

وعمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا عنصر حاسم في التزاماتنا المشتركة بالمساءلة والسلام والأمن. ولتحقيق هذه الأهداف في ليبيا، ينبغي للآليات المناسبة، بما في ذلك المحاكم الدولية والمختلطة والمحلية، أن تحقق العدالة لضحايا الفظائع. وسنواصل دعم تحقيقات المحكمة وإسهاماتها، التي نأمل أن تساعد في تحقيق العدالة الحقة للشعب الليبي.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة السيد كريم خان على انتخابه مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية، وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

لطالما كانت النرويج من أشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية منذ البداية، واليوم، لا تزال مهمة المحكمة – مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم – بالغة الأهمية كما كانت في أي وقت مضى. فالمساءلة والسعي لتحقيق العدالة عنصران أساسيان لتحقيق السلام المستدام في ليبيا وخارجها.

والنرويج تقدم دعمها الكامل للعملية السياسية في ليبيا، بما في ذلك الانتخابات المقبلة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان أن تجرى الانتخابات وفقا للخطة. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة أمر ضروري إذا ما كان لليبيا أن تمضي قدما وتتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار. وتكرر النرويج دعوة الليبيين أنفسهم للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية لمغادرة البلد، على النحو الذي تقرر في اتفاق وقف إطلاق النار قبل أكثر من عام بقليل، واتفق عليه مرة أخرى في اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وترحب النرويج بإعطاء المدعي العام الأولوية للحالات التي أحالها مجلس الأمن. ونتطلع إلى تقريره المقبل الذي نفهم أنه سيتضمن معلومات عن مزيد من الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها. إن التصدي للإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والمصالحة والسلام المستدام في ليبيا. وقد كلف القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) السلطات الليبية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومساعدتها. وندعو السلطات الليبية وشركاء ليبيا والمجتمع الدولي إلى التعاون مع مكتب المدعي العام. ونرحب أيضا بتعاون أوثق وأكثر مرونة مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وتحيط النرويج علما بأن مكتب المدعي العام يواصل جهوده للتحقق من وفاة اثنين من المشتبه فيهم. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار ارتكاب جرائم، بما في ذلك القتل والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي في المراكز الرسمية وغير الرسمية والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب أن يكون منع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع والتصدي له أولوية. وينبغي لنا أن نستخدم الجزاءات، حيثما كان ذلك مناسبا وعند الاقتضاء، للتصدي لهذه الأعمال الشنيعة. وندعو أيضا إلى تعزيز الجهود لمكافحة العنف ضد المهاجرين.

ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع جميع أعضاء المجلس في ضمان المساءلة عن الفظائع الجماعية. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته عن تقديم الدعم الكامل للمحكمة، لا سيما في القضايا التي أحالها إليها. ويشمل ذلك ضمان توفير الموارد الكافية للمحكمة.

وأرجو أن تتأكدوا، سيدي الرئيس، من أن دعم النرويج للمحكمة وعمل المدعي العام لها ثابت لا يتزعزع.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)**:** نرحب بالسيد كريم خان في منصبه الجديد كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية. ونأمل أن يؤدي انضمامه للمحكمة إلى تصحيح الاختلالات الكبيرة التي أبرزها وفد بلدنا باستمرار وأن يقرب المحكمة من أن تستعيد بشكل جزئي على الأقل سمعتها التي شوهت بشدة.

وهناك بعض التطورات الإيجابية التي تلوح في الأفق بالفعل. فللمرة الأولى، ثمة أمر يمكننا أن نقدره حقا في تقرير المحكمة عن التحقيق في الحالة في ليبيا، وهو الصدق. فمكتب المدعي العام يذكر صراحة عدم إحراز أي تقدم ملموس في هذه المسألة. وهذا هو ما برح وفدنا يذكره منذ عقد من الزمن، ويسره أن المحكمة الجنائية الدولية قد توقفت أخيرا عن التظاهر بالانخراط في نشاط مكثف واعترفت بما هو واضح.

بشكل عام، لا يزال نهج المحكمة الجنائية الدولية بشأن الملف الليبي نهجا تمييزيا، حيث يلقى بالذنب كاملا على طرف واحد فقط من أطراف النزاع. ولم نشهد بعد فتح أي قضايا فيما يتعلق بالجرائم المزعومة التي ارتكبها المسلحون أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولم تحاول المحكمة حتى التحقيق في الغارات الجوية غير المشروعة التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على الأراضي الليبية، والتي تسببت في سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

ونأسف لتدمير كيان الدولة الليبية بالكامل من أجل طموحات الدول الغربية. ولا يزال ذلك البلد الذي كان مزدهرا في السابق في حالة خراب ويحتاج إلى إعادة بناء تدريجيا. أما بالنسبة للسكان المدنيين، الذين حاول القائمون على فعل الخير من حلف شمال الأطلسي حمايتهم، فقد كان عليهم أن يعانوا من أهوال حرب أهلية شاملة، والفوضى العارمة، والانعدام الكامل في التنظيم، والدمار. لقد مر عقد من الزمن قبل أن تتمكن ليبيا من الكشف عن أي علامات إيجابية في عملية التسوية السياسية المعقدة لديها.

ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة في ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتمكين الشعب الليبي الذي طالت معاناته من ممارسة حقه المشروع في أن ينتخب ويُنتخب.

السيدة كينونغو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد كريم خان على تقريره وعلى إحاطته الأولى لمجلس الأمن. كما أهنئه على انتخابه مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية. وترحب كينيا بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

لقد عانى الشعب الليبي معاناة كبيرة في العقد الماضي، سواء من النزاعات الداخلية أو من تدخلات جهات خارجية متعددة. وفي هذه الفترة، كانت جميع أوجه القصور في أدوات المجتمع الدولي لحل الأزمات الإنسانية والأمنية والسياسية واضحة للعيان. وعلى الرغم من استقرار الحالة في ليبيا، لا يسعنا إلا أن نتذكر أن المصاعب التي تعاني منها منطقة الساحل هي نتيجة للإجراءات التي اتخذت قبل عقد من الزمن. فحماية المدنيين وسلامة أراضي العديد من دول تلك المنطقة قد تعرضت للخطر بسبب إسناد الحالة في ليبيا لجهات خارجية.

ونظرا لهذا الماضي الكئيب، يسعدني أن ألاحظ التقدم الملموس الذي أحرز في الوقت الذي يتولى فيه الليبيون مرة أخرى قيادة مسعاهم نحو تحقيق السلام والأمن. فالليبيون يتطلعون إلى إجراء انتخابات طال انتظارها بعد شهر بالضبط من الآن. وعند ممارسة الليبيين لحقهم في اختيار قادتهم وتحديد الطريقة التي يريدون أن تدار بها شؤونهم، سيبدون رغبتهم في وجود مؤسسات وطنية قوية ونظام وطني يمنح شعبه الثقة في تحقيق السلام والازدهار.

وهناك عدة جهود حكومية وأحداث نظمت مؤخرا تجسد ذلك التصميم، بما في ذلك مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عقد في طرابلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل المساءلة وإقامة العدل عنصرين حاسمين في التمتع بالسلام والاستقرار. كما أنهما من العلامات الرئيسية على الثقة التي يكنها الشعب لحكومته. إن فعالية المؤسسات القضائية والنيابة العامة الوطنية أمر بالغ الأهمية لممارسة السيادة، التي تشكل الركيزة الأساسية لأعضاء الأمم المتحدة، والتي تنخرط المحكمة الجنائية الدولية بناء عليها حاليا مع ليبيا. وبذلك، تدعو كينيا إلى التقيد الصارم بمبدأ التكامل فيما يتعلق بالصكوك القضائية الإقليمية والدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

ويتطلب إرساء السلام المستدام تحقيق المساءلة القانونية، ولا سيما عن الجرائم البشعة التي ترتكب استمرارا للنزاع السياسي، كما يتطلب أن يعقب تلك المساءلة إجراءات لعملية سياسية توجد حلا للنزاع وتنهض بتحقيق المصالحة. ويمكن للتركيز فقط على المساءلة القانونية، دون إيلاء الاعتبار الواجب للمصالحة السياسية، أن يخاطر بالسلام ذاته الذي يجري السعي إلى تحقيقه. ولذلك تؤيد كينيا بقوة عملية المصالحة الوطنية في ليبيا وتشجع على مواصلة تنفيذها في إطار لجنة المصالحة الوطنية. فالمصالحة عمل طويل الأجل يتطلب حسن نية ودعم من الجيران والأصدقاء. ولهذا السبب تشجع كينيا مشاركة الاتحاد الأفريقي في هذه العملية.

وقد سلط تقرير المدعي العام الضوء على محنة المهاجرين في ليبيا. ويجب معالجة هذه المشكلة على نطاق أوسع، وليس فقط في ليبيا. وإذا لم تبذل جهود جادة للاستجابة للدوافع وراء هجرتهم، سيواصل المهاجرون القيام بهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر وتحمل الإهانة والظلم اللذين لا نزال نشهد ارتكابهما. وندعو جميع المعنيين ومقدمي المساعدة في اعتراض المهاجرين في البحر وإعادتهم إلى الموانئ الليبية إلى الكف عن ذلك النشاط. كما نحث جميع السلطات الوطنية والدولية المعنية على ضمان سلامة المهاجرين واللاجئين ومعاملتهم معاملة إنسانية.

وأخيرا، تواصل كينيا الدعوة إلى احترام السلامة الإقليمية لليبيا وسيادتها، بما في ذلك من خلال انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا، وإلى الامتناع عن التدخل الأجنبي في ذلك البلد.

السيد ويكرماسينغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم شكرنا للمدعي العام كريم خان على إحاطته القوية اليوم بمناسبة التقرير الثاني والعشرين للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها مجلس الأمن بصفته مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية، أود أن أؤكد له دعم بلدي خلال تأديته لواجباته الهامة.

وترحب المملكة المتحدة بتقرير المدعي العام وعزمه على زيارة ليبيا في أوائل العام المقبل. ونحث حكومة الوحدة الوطنية على تيسير تلك الزيارة والسماح للمحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق بصورة مستقلة، وفقا لنظام روما الأساسي والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). والمملكة المتحدة ملتزمة بتقديم دعمنا الكامل للتحقيقات الجارية التي يجريها

المدعي العام بشأن ليبيا، والتي لا تقل أهمية عن أي وقت مضى في هذا الوقت الحاسم من العملية السياسية.

ونشارك المدعي العام قلقه إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا لشهر تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/48/83). إن التقرير لا يعمل إلا على إبراز أهمية البعثة. وترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق. وندعو الحكومة الليبية إلى دعم البعثة عن طريق تيسير الوصول دون عوائق أو قيود إلى جميع أنحاء ليبيا. ونحث حكومة الوحدة الوطنية على وضع حد للجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز وإجراء تحقيق في الجرائم المرتكبة في سجن معيتيقة ومرفق احتجاز قرنادة. كما ينبغي لحكومة الوحدة الوطنية أن تجري تحقيقا في العنف المرتكب ضد النساء والفتيات وأن تتصدى له، بما في ذلك مصير المحتجزات في مركز الاحتجاز في الكويفية، الذي لا يزال مجهولا.

وتغتنم المملكة المتحدة هذه الفرصة لتشيد بجهود اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لوضع خطة عمل لضمان انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا. وكانت المملكة المتحدة واضحة في أن انسحابها ينبغي أن يحدث دون تأخير، وتمثل خطة عمل اللجنة خطوة عملية تقودها ليبيا نحو انسحابها. وتوجه المملكة المتحدة الانتباه إلى بيانات مكتب المدعي العام التي تفيد بأن الجرائم التي ترتكبها تلك القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا يحتمل أن تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

والمملكة المتحدة واضحة في أنه يجب حماية المدنيين في النزاعات، وأنه يجب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي. ويساورنا قلق شديد إزاء اكتشاف المزيد من القبور في ترهونة. ونشجع حكومة الوحدة الوطنية على مواصلة تحقيقاتها واتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمحاسبة المسؤولين عنها.

وقد مولت المملكة المتحدة المساعدة الإنسانية لتوفير الدعم النفسي الاجتماعي والحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية والمساعدة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتقدر المملكة المتحدة التعاون الذي استطاع مكتب المدعي العام أن يقدمه للسلطات الوطنية في مجال مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر.

ونشدد على أهمية عملية المصالحة الوطنية وتحقيق المساءلة والعدالة عن الجرائم الوحشية. ونحث حكومة الوحدة الوطنية على العمل مع مكتب المدعي العام لتحقيق تلك الأهداف. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول المعنية، بما فيها الدول الأطراف والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في اعتقال وتسليم الأفراد الصادر بحقهم أوامر اعتقال.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا التحقيق الهام الذي يجريه المدعي العام في الحالة في ليبيا، الذي كلف به المجلس. وسنواصل العمل مع مكتبه ومع الشركاء الدوليين لسد فجوة الإفلات من العقاب على الجرائم الوحشية في ليبيا وتحقيق العدالة للشعب الليبي.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بالسيد كريم خان في مجلس الأمن بمناسبة تقديم إحاطته الأولى إلى المجلس بصفته مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية. ونشكر المدعي العام خان على التقرير الدوري الثاني والعشرين عن الحالة في ليبيا وعلى ملاحظاته اليوم.

بداية، أود أن أؤكد تأييد إستونيا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة وركيزة هامة من ركائز النظام الدولي القائم على القواعد.

وفيما يتعلق بالحالة على الأرض في ليبيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العنف وانعدام الأمن والاستقرار. ونذكر بأنه يلزم التحقيق في جميع الجرائم، بما فيها الجرائم التي تحدث في مرافق الاحتجاز، وملاحقتها قضائيا من قبل السلطات الليبية.

كما لا تزال إستونيا قلقة بشأن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، وتلاحظ دور المحكمة الجنائية الدولية في مساعدة السلطات الوطنية على المحاكمة في القضايا.

وما زلنا ندعو إلى رحيل جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية كخطوة أولى نحو التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب

لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، تمشيا مع القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سيكون أمرا حيويا لتعزيز سيادة القانون في ليبيا.

إن التعاون الكامل من جانب حكومة الوحدة الوطنية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة مع مكتب المدعي العام أمر حاسم لتحقيق محاسبة المسؤولين عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وتؤكد إستونيا مجددا أن السلطات يجب أن تكفل إجراء التحقيقات الجارية والمستقبلية وفقا للمعايير الدولية وبالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب إستونيا بتعزيز التعاون المتبادل من جانب المحكمة الجنائية الدولية مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة لتعزيز جمع الأدلة وحفظها. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع مكتب المدعي العام مع وكالات إنفاذ القانون المحلية لتنسيق أنشطتهم.

وتشجع إستونيا كذلك تعزيز أشكال التعاون وتبادل المعلومات بين مكتب المدعي العام وفريق الخبراء المعني بليبيا، والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفيما يتعلق بضمان فعالية عمل المحكمة، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشير إلى ضرورة ضمان أن المحكمة الجنائية الدولية لديها ما يلزم من الموارد في الميزانية للوفاء بولايتها. ويشمل ذلك الأموال التي ستقدمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنفقات المتكبدة بسبب إحالة مجلس الأمن للحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، نذكر بأن تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لا يزال ضروريا لتحقيق العدالة للضحايا. وللأسف، ليس هناك نتائج ملموسة حتى الآن في تنفيذ أوامر التوقيف في الحالة الليبية. ونشجع مكتب المدعي العام على التأكد من الوفيات المزعومة للهاربين ونحث على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في تسليم الهاربين المتبقين إلى المحكمة.

وبينما تقترب عضوية إستونيا في مجلس الأمن من نهايتها، أود أن أكرر مرة أخرى دعمنا الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية، وأن أحث جميع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها. يجب أن يكون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في ليبيا سريعا ومجديا.

السيد سينغ (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في شكر المدعي العام، السيد كريم خان، على إحاطته اليوم. ونرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السني.

في البداية، اسمحوا لي أن أسجل أن الهند ليست طرفا في نظام روما الأساسي. وأود أن أذكر بالمناقشات التي جرت في مجلس الأمن في عام ٢٠١١، عندما أعربت الهند عن شكوكنا بشأن تأثير إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية على وقف أعمال العنف واستعادة الهدوء والاستقرار. وكما كانت شواغلنا آنذاك، لم يكن للإحالة أثرها المقصود. والواقع أن الأحداث اللاحقة لم تعزز إلا رأينا بأنه عندما تحال القضايا إلى المحكمة لأسباب سياسية في المقام الأول، قد لا تكون آلية المحكمة الجنائية الدولية هي الأنسب لخدمة غرض العدالة.

وفي غضون شهر، نتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا، على النحو الذي قررته الأطراف الليبية، وعززه مجلس الأمن. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك العوائق التي تحول دون إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وذات مصداقية. وعلى وجه الخصوص، فإن مشاركة القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لليبيا قد أثرت سلبا على تحقيق تقدم على المسار السياسي، وما فتئت القوى الإرهابية تطل برؤوسها مرة أخرى. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية.

ومن المهم أيضا احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن المتعاقبة، واحترام دعوة الأطراف الليبية إلى انسحاب

القوات الأجنبية والمرتزقة. كما تشعر الهند بالقلق إزاء انتهاكات حظر الأسلحة. يمكن أن تسفر هذه الانتهاكات عن عراقيل أمام إحراز تقدم في العملية السياسية من خلال تهديد البيئة الأمنية. ويجب أن نكفل عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. إن استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا وأنشطته يثير قلقا بالغا، بما في ذلك بسبب التأثير المتعاقب المحتمل الذي يمكن أن يحدثه في جميع أنحاء منطقة الساحل. ومن المؤسف أن المسألة لا تلفت الانتباه اللازم الذي تستحقه.

تتمتع الهند تقليديا بعلاقات ثنائية وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا. ونود حقا أن نرى السلام والاستقرار الدائمين يعودان إلى البلد، ونظل ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في ذلك المسعى. ونأمل أن تسهم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، في تحقيق الوحدة والسلام والأمن والاستقرار في البلد وفي تحقيق مصالحة وطنية شاملة وتستوعب الجميع.

السيد شريف (تونس): بما أنها الإحاطة الأولى للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، أمام مجلس الأمن، أود أن أضم صوتي إلى من سبقوني لأعرب له عن ترحيبي، متمنياً له ولكامل فريق مكتبه كل التوفيق والسداد. كما أشكره على إحاطته وعلى تقريره الثاني والعشرين عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). وأرحب كذلك بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

يتابع بلدي عن كثب تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في الجارة والشقيقة ليبيا في هذه المرحلة المفصلية من تاريخها. ونؤكد هنا وقوف تونس الدائم مع ليبيا وحرصنا على دعم كافة الجهود والخطوات الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الانتقال السياسي السلس والسلمي في هذا البلد الشقيق، بما يُسهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار ويجسد إرادة وتطلعات الشعب الليبي.

لقد شكل القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بمعية نظام روما الأساسي، الإطار المرجعي الرئيسي لممارسة مجلس الأمن لصلاحياته ومسؤولياته في إيجاد التوازن الدقيق بين مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الأكثر خطورة وصون السلم والأمن الدوليين في ليبيا، وكذلك لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لولايتها القضائية المحايدة والمستقلة في ليبيا.

ونرحّب في هذا الإطار بتواصل تقديم الإحاطات نصف السنوية للمدعي العام إلى المجلس بما يتيح سبل المزيد من التفاعل والتنسيق بين المحكمة ومجلس الأمن، وكذلك التوفيق بين الاهتمام بالتسويات السياسية والاستقرار الضروريين من ناحية، وتفعيل المساءلة من ناحية أخرى.

كما نثمّن استمرار جهود المدعي العام ومكتبه في إطار ولايته في ليبيا بالرغم من القيود التي فرضتها جائحة كورونا على أداء مهامه على الأرض، وذلك من خلال منح الأولوية للتواصل مع الشهود والضحايا بهدف جمع الأدلة الميدانية والموثوقة. كما نثمّن التنسيق والتعاون مع السلطة الليبية وبقية الأطراف الأخرى، دولاً ومنظمات، بشأن ضمان إنفاذ سيادة القانون وتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا.

وبالرغم من إقرار وقف إطلاق النار، فإن كشف السلطات الليبية مؤخراً لمقابر جماعية جديدة في ترهونة يبعث على الانشغال. وهو تذكير متجدد بالأهمية البالغة للمسؤولية الملقاة على عاتق الأطراف الليبية والدولية لاستعادة الهدوء الشامل والمستدام في ليبيا، ولا سيما من خلال احترام ودعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الانسحاب الكامل لجميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا والتزام جميع الأطراف باحترام قرار حظر السلاح.

تؤكد تونس أن أفضل سبيل للنهوض بالمساءلة في ليبيا يكمن في منهج قائم على الحوار وتمكين الإجراءات الوطنية، وذلك انطلاقاً من أولوية الولاية القضائية المحلية وضرورة العدالة الدولية. وفي هذا الإطار، ترحّب تونس بالرؤية المتجددة للمدعي العام للمحكمة في التعامل مع الحالة في ليبيا ضمن مقاربة مرنة وعملية لمبدأ التكامل لنظام روما الأساسي بين المحكمة والسلطات الليبية قائمة على أولوية المساءلة على تراب الدولة المعنية.

كما نرحب بإشارة التقرير الأخير للمدعي العام إلى آليات المصالحة التقليدية والعدالة الانتقالية في ليبيا، بما يحيل إلى أهمية

استطلاع وتبني كافة الفرص والخيارات المتاحة والمكمّلة وفقاً لروح ونص نظام روما الأساسي واستناداً إلى مبدأ قيادة وملكية ليبيا لمسار تكريس سيادة القانون والعدالة ما بعد النزاع.

ونتطلع إلى زيارة المدعي العام المرتقبة بداية العام القادم إلى ليبيا لوضع لبنات الحوار مع السلطات الليبية حول سبل المضي قدماً لتحقيق العدالة في ليبيا في إطار التفاعل الهادف مع المؤسسات القضائية الوطنية الدائمة من أجل تقاسم الأعباء وتنسيق الجهود وبناء القدرات في مجال سيادة القانون، بما يكفل تحقيق الأهداف المشتركة.

وختاماً، تعرب تونس مجدداً عن أملها في أن يكون التعامل مع عموم الأوضاع الليبية قائماً أساساً على مبادئ الملكية الوطنية والشراكة الفاعلة والمسؤولية المشتركة بدعم ثابت من المجموعة الدولية ومجلس الأمن، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة في ليبيا وإنجاح مسار التسوية السياسية الشاملة وإنهاء كافة أشكال التدخلات الأجنبية، وبما يحفظ أمن واستقرار ليبيا ويضعها على سكة البناء والتنمية المستدامة والرخاء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السنّي (ليبيا): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأتمنى لكم التوفيق فيما تبقى منه.

كما نرحب بالسيد كريم خان ونهنئه على تعيينه في منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ونتمنى له التوفيق، كما نشكره على إحاطته اليوم وعلى تقريره الثاني والعشرين. كما لا يفوتنا أن نشكر السيدة فاتو بنسودة على جهودها خلال فترة عملها السابقة.

إن الشعب الليبي حريص كل الحرص على بناء الدولة المدنية الحديثة رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد، وإرساء مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب. وهذا لن يتحقق إلا عند تفعيل مسار المصالحة الوطنية الشاملة والذي يبدأ بالعدالة وإظهار الحقيقة والمصارحة والاعتذار وجبر الضرر والدعوة إلى العفو والتسامح والتشجيع عليهما، وهي خطوات نعلم جميعاً أنها أساس مسار العدالة الانتقالية وبها نستطيع طي صفحة الماضي المؤلمة والتي عانى منها الشعب الليبي على مدار السنوات العشر الماضية.

إن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية من أجل مقاضاة أي متهم وفقاً لقانون العقوبات الليبي، والذي يعكس السيادة الليبية على إقليمها ومواطنيها.

والقضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين. ونعيد التأكيد بأن تعاوننا مع المحكمة حسب الولاية الممنوحة لها يأتي بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين مكتب النائب العام الليبي ومكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية كدور مساعد للقضاء الليبي ولكنه ليس بأي شكل من الأشكال بديلاً عنه، لأنه في واقع الحال وبتاريخ المحكمة، يؤخذ عليها في كثير من الأحيان الانتقائية وتسييس القضايا المحالة إليها.

لا يكاد يمر أسبوع وربما أيام إلا وتعلن الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في ليبيا عن اكتشافها لمقابر جماعية جديدة في مدينة ترهونة، وكان آخرها الثلاثاء الماضي بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة طريق العبدلي بضواحي ترهونة، حيث تم اكتشاف مقبرتين جديدتين وعدة جثث لم يتم بعد التعرف عليها. ولا زالت عمليات الانتشال مستمرة إلى يومنا هذا. وفي هذا الإطار، ندعم التعاون القائم بين مكتب النائب العام والمحكمة الجنائية الدولية حول التحقيقات بخصوص هذه المقابر وغيرها من الانتهاكات وجرائم الحرب عبر السنوات الماضية، دون استثناء وأينما كانت. ونحن حتى الآن ننتظر نتائج تحقيقات فريق المحكمة الذي زار ليبيا مؤخراً وفريق تقصي الحقائق المكلف من مجلس حقوق الإنسان للمساعدة في كشف المتورطين وملاحقة الهاربين.

وهنا، وجب التذكير بأن الظروف قد تخدم بعض المجرمين إلى حين ولكن هذا لا يعني إفلاتهم من العقاب لأن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم. فلا سلطان لأحد فوق القضاء والكل خاضع للمساءلة والمحاسبة ومن تثبت عليه تهمة ضلوعه في هذه المجازر، بشكل مباشر أو غير مباشر، سيكون ملاحقاً عاجلاً أم آجلاً.

نؤكد حرص الدولة الليبية على حماية المهاجرين غير الشرعيين من أي انتهاكات قد يتعرضون لها بسبب الأزمة الراهنة. ورغم كل التحديات نقوم بما يمكن لحمايتهم وإنقاذهم والعمل على ترحيلهم متى أمكن ذلك. ولكننا في ذات الوقت لن نقبل بأي محاولات من بعض الدول لتهيئة وفرض ظروف من شأنها تأسيس مبدأ التوطين بما يخالف القوانين والتشريعات الوطنية.

وفي هذا الصدد نستغرب موقف المجتمع الدولي السلبي تجاه المتجرين بالبشر. إذ يتم التركيز فقط على المتورطين داخل ليبيا، في حين أننا جميعا نعلم أن المتجرين بالبشر وشبكاتهم الدولية عابرة للحدود. ويجب أن تبدأ مواجهة هذه الظاهرة بالقضاء على هذه الشبكات وقياداتها بشكل كامل. لذا نطلب منكم، السيد خان، ومن فريقكم وكذلك من مجلس الأمن ملاحقة هؤلاء المجرمين الدوليين وفرض عقوبات عليهم، سواء في دول المنشأ والعبور في أفريقيا أو دول المقصد في أوروبا، من دون استثناء.

وختاما نؤكد للجميع ثقة الليبيين في مؤسساتهم القضائية وأن هذه المؤسسات قادرة إقامة وإرساء دولة القانون رغم كل التحديات التي يمر بها البلد. ويكمن التحدي الأكبر في القدرة على إنفاذ القانون، وهذا يتطلب دعمكم للمؤسسات ولاستقرار الدولة والنهوض بها. فقط أوقفوا التدخلات السلبية بجميع أنواعها احتراما للسيادة الوطنية واحتراما لإرادة الليبيين وحقهم في تقرير المصير، حتى نستطيع أن نبني دولة العدالة، دولة القانون.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أسأل المدعي العام خان عما إذا كان لديه ما يضيفه.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أن النقطة الوحيدة التي أود أن أضيفها هي أنني استمعت بعناية شديدة إلى أعضاء المجلس وممثل ليبيا. وقد ذكر عضوان أو ثلاثة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتلك نقطة معقولة جدا. إننا نعلم أن تنظيم الدولة يمثل عموما، كما أكد المجلس، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ونعلم أيضا الجهود الدؤوبة التي بذلتها البلدان، ولا سيما في منطقة الساحل، للتصدي للأيديولوجية العنيفة المنتشرة كالسرطان. وهذه مسألة سأواصل النظر فيها. والنقطة معقولة جدا، وآمل أن أخصص بضعة أسطر لذلك في تقريري القادم. فهو فعلا نقطة مهمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد خان على ذلك التعليق النهائي.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.